



بسم الله الرحمن الرحيم

## بيان صادر عن التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر

حول المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي والخروقات المتعمدة التي ترتكبها  
لجنته التحضيرية

### مقدمة:

حسب الأصول واللوائح المنظمة، كان من المقرر أن يعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي في أواخر العام 2013م إلا أن العراقيل والمشكلات والتعقيدات والمماحكات والإصطفافات أدت إلى تأجيل عقد المؤتمر، وبعد نقاشات طويلة وعقد اجتماعات متتالية تم حل اللجنة التحضيرية الأولى وسحب الشرعية عنها وتم تكوين لجنة تحضيرية جديدة في نفس العام 2013م، وقد تأجل عقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني لأكثر 12 مرة حيث ظلت اللجنة التحضيرية الجديدة برئاسة السيد بشير إسحاق تقدم الوعود تلك الأخرى بإستعدادها لعقد المؤتمر كل ستة أشهر منذ العام 2013م، ولم تتوقف المشاكل القديمة بل زادت حدة وشراسة في عهد اللجنة التحضيرية الجديدة مما أدى إلى إحداث شرخ داخل التنظيمات المكونة للمجلس وتعطلت كافة مهام ونشاطات المجلس واغلقت المكاتب بالرغم من المبادرات التي كانت تدعو وتطالب بالدخول إلى المؤتمر الثاني بأجل ما تيسر وتحت أي ظرف من الظروف.

ومع مرور الزمن تحول الأداء السياسي والإداري الفقير لرئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للمجلس إلى معول لهدم وتدمير الروح المعنوية العالية التي خرج بها المؤتمرون من مؤتمر أواسا في نوفمبر 2011م، حيث تم تعطيل مشروع العمل الوطني وأصبح ضيق الأفق السياسي وغياب الرؤية الوطنية الشاملة سمة أساسية لعمل اللجنة التحضيرية مما أدى إلى انقسامات في المواقف والرؤى السياسية داخل تنظيمات المعارضة المكونة للمجلس، وقد نتج عن هذا التلاعب المستمر بعواطف الجماهير الإرترية الحريصة على نجاح وتطور المجلس الوطني حالة من اليأس والعزوف التام عن كل ما يتعلق بالمجلس لدرجة تساوى فيها وجود المجلس من عدم وجوده وأصبحت

الكيانات السياسية المكونة للمجلس تمارس عملها النضالي على اعتبار أن المجلس أصبح في خبر كان، كل ذلك بسبب توجهات الأفراد والجهات التي كانت تقدم طموحاتها ورغبتها الشخصية بدلا من العمل بأفق وطني يقبل الإختلاف ويحتضن التنوع والتعددية السياسية التي هي من أهم المرتكزات والمبادئ التي بني عليها المجلس الوطني.

وبعد أن ضاعت كل هذه السنين 2013-2019 من عمر العمل النضالي الوطني المشترك في مستنقع الصراعات الصغيرة والعداوات والخصومات الشخصية، نجد أن رئيس اللجنة التحضيرية يتهافت هذه الأيام لعقد مؤتمر في مملكة السويد على مزاجه الشخصي وليس وفقا لمقتضيات العمل الوطني المتمثلة في التوافق والإجماع والتنوع والتعدد السياسي، ويبدو أن هذه ستكون مغامرته الأخيرة التي يعمل من خلالها على خنق أي عمل وطني مشترك ويحاول عقد مؤتمر لا تحكمه أي معايير أو مفاهيم سياسية وتنظيمية حيث يتعامل مع مسألة الدعوة إلى مؤتمر السويد وكأنه مناسبة عائلية خاصة به يدعوا إليها من يشاء ويتجاهل أو يقصي من يشاء وهو ما ينفي صفة "مؤتمر المجلس الوطني" عن المؤتمر المزعم عقده في السويد كما يلقي بظلال من الشك حول قانونية وشرعية المؤتمر من أساسه ويضعف بل ويقزم النتائج التي تصدر عن هكذا مؤتمر.

لقد وصلت الجراءة والمقامرة السياسية برئيس اللجنة التحضيرية حدًا لا يمكن السكوت عليه، فقد نصب نفسه في مقام كل مؤسسات المجلس التشريعية والتنفيذية وأخذ يصدر قرارات من صميم اختصاص مؤسسات المجلس، فقد استخدم كل الحيل الممكنة لإقصاء التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر من عضوية المجلس الوطني بجانب تنظيمات وأحزاب أخرى في محاولة مكشوفة لمنعهم من حضور المؤتمر، علما بأن التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر هو عضو مؤسس في المجلس الوطني ولا يمكن إلغاء عضويته إلا بقرار من مؤسسات المجلس الوطني المختصة، كما أن السيد رئيس اللجنة التحضيرية غير قادر على تطبيق معايير عادلة فيما يتعلق بالدعوة لحضور المؤتمر، فهناك أعضاء في المجلس سواء كانوا أفراد أو تنظيمات تم التحايل لمنعهم من الحضور، وهناك بالمقابل أشخاص لا علاقة لهم بالمجلس ومؤهلهم الوحيد هو الخضوع والولاء للسيد رئيس اللجنة التحضيرية سمح لهم بحضور المؤتمر بطرق ملتوية وغير قانونية، كما أن التنظيمات السياسية التي تعرضت لحالة خلاف أو انشقاق بعد مؤتمر أواسا 2011م يتم التعامل مع وضعها وفق مزاجات شخصية لرئيس اللجنة في غياب تام لأي نوع من المعايير أو المبادئ الحاكمة في مثل هذه الحالات.

إذا كانت هنالك رغبة حقيقية لتطوير عمل المعارضة الإرترية وتوحيد جهودها وتمكينها من أدوات التأثير السياسي الذي يقود إلى تغيير النظام الديكتاتوري في إرتريا فإنه من البديهي أن تقوم أي لجنة تحضيرية بالعمل من أجل عقد مؤتمر يهدف إلى توحيد صفوف تنظيماتها وأحزابها وترميم أطرافها ورفعها بالكفاءات السياسية وتطوير برامج عملها، بدلا من نقل فيروسات العلل والخلافات السياسية والخصومات الشخصية إليها، لقد أدت ممارسات رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للمجلس الوطني إلى تفكيك وإضعاف الآلية النضالية القوية التي تمثلت في تأسيس الكيان السياسي الجامع لكل قوى المعارضة الإرترية " المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي " وبالمقابل أدت إلى تقوية النظام الإرتري وإخلاء الساحة له لترويج أكاذيبه وتبرير جرائمه، وبهذا فقدت المعارضة الإرترية فرص ذهبية كثيرة كانت كفيلة بتغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي في إرتريا.

يرى التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر بأن الأولوية في هذه المرحلة يجب أن تكون لتوحيد صفوف المعارضة الإرترية وليس خلخلتها وتدميرها، وأن الطريقة التي يتم بها عقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني في السويد لا تليق بعمل وطني جامع ولا تشبه المجلس الوطني، بل هي في الواقع تقويض وتصفية للمشروع الوطني الذي اتفق عليه المؤتمرون في أواساء، وانطلاقا من هذا الواقع فإننا ندعوا كافة التنظيمات والأحزاب السياسية وقياداتها للقيام بدورها في التصدي لهذا العبث السياسي الذي يمارسه رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للمجلس والعمل على إيجاد مخرج وخارطة طريق لمشروع وطني حقيقي يمكّن المعارضة الإرترية من القيام بواجبها في الدفاع عن السيادة الوطنية وتحقيق التغيير الديمقراطي وسيادة حكم القانون، في ظل ما تعيشه منطقتنا من تغيرات سياسية كبيرة تعتبر تهديدا وجوديا لشعبنا الإرتري ومجتمعاته المحلية وبذات القدر تحمل في طياتها فرص كبيرة لتمكين الشعب الإرتري من صناعة مستقبله السياسي بإزاحة النظام المجرم من سدة الحكم بالبلاد، مؤكداً على استعدادنا للتعاون في كل ما من شأنه ترتيب أوراق المعارضة الإرترية وتمكينها من التأثير السياسي والأمني والعسكري وصولاً إلى تحقيق دولة العدل والمساوات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر

اللجنة التنفيذية

9 إبريل 2019م